

الوطن

اسم المصدر :

التاريخ: 2013-09-10 رقم العدد: 4729 رقم الصفحة: 3 مسلسل: 11 رقم القصة: 1



(واس)

مجلس الوزراء في اجتماعه أمس برئاسة ولي العهد

إقامة دائمة لـ "الأجنبية" والدة "السعوديين" والدولة تتحمل "الرسوم"

■ تبني ٣ احتمالات لانخفاض المتوقع في أعداد الحوادث المرورية

لجنة عليا للإشراف على تنفيذ خطة "السلامة المرورية"



.. والنائب الثاني خلال الجلسة



الأمير سلمان بن عبدالعزيز مترئسا المجلس

جدة: واس

أقر مجلس الوزراء أمس، منح أم الأولاد السعوديين "غير السعوديين" إقامة دائمة في المملكة دون كفيل، على أن تتحمل الدولة رسوم إقامتها، ويسمح لها بالعمل لدى الغير في القطاع الخاص، وتحسب ضمن نسب السعودة، وأن تعامل معاملة السعودية من حيث الدراسة في التعليم العام والجامعات والعلاج في المستشفيات الحكومية، كما وافق المجلس على الخطة الاستراتيجية الوطنية للسلامة المرورية، وتشكيل لجنة عليا في وزارة الداخلية بمشاركة عدد من الجهات للإشراف على تنفيذها. جاء ذلك، في الجلسة التي ترأسها ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن عبدالعزيز، في قصر السلام بجدة أمس.

موقف ثابت من الأزمة السورية

وأوضح وزير الثقافة والإعلام الدكتور عبدالعزيز خوجة، أن مجلس الوزراء استمع إلى جملة من التقارير عن تطور الأحداث في المنطقة والعالم، وتابع الجهود والإجراءات الدولية الهادفة لردع النظام السوري، عن ارتكاب المزيد من الممارسات غير الإنسانية ضد أبناء الشعب السوري، مجدداً مواقف الملكة الثابتة من هذه الأزمة ودعوتها المجتمع الدولي للاطلاع بمسؤولياته الإنسانية لإنقاذ الشعب السوري الشقيق، وإنهاء ما يتعرض له من أعمال إجرامية وإبادة جماعية وانتهاكات خطيرة، وإمعان النظام السوري في زيادة القتل لشعبه بجميع أنواع الأسلحة.

تنديد بالاحتلال الإسرائيلي

أكد مجلس الوزراء أن من أهم أسباب عدم الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط، استمرار الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية، ورفض السلطات الإسرائيلية جميع التبادلات والقرارات الدولية وإصرارها في تأزيم الوضع عبر عدد من الممارسات غير الإنسانية ضد أبناء الشعب الفلسطيني، مندداً في هذا الشأن بالاعتداءات الإسرائيلية على المصلين في المسجد الأقصى بعد صلاة الجمعة والاعتقالات المستمرة للمسجد الأقصى المبارك، والاستمرار في بناء المستوطنات لقطع الأمل في إقامة دولة فلسطينية ينعم فيها الشعب الفلسطيني بحياة كريمة.

وشدد المجلس على مناشدات الملكة ومبادراتها لجميع القوى والهيئات الدولية الفاعلة بأهمية إحلال السلام والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط، نظراً لما للمنطقة من أهمية تاريخية وحضارية واقتصادية ولما يشكله استقرارها ونموها من انعكاس على العالم أجمع.

ويبين معاليه، أن مجلس الوزراء، تطرق إلى مشاركة الملكة في اجتماعات قمة قادة دول مجموعة العشرين، منوهاً بإقرار خطة عمل بطرسبرغ لتعزيز النمو القوي والمتوازن والمستدام، بالإضافة إلى تقوية البنية المالية الدولية والنظام المالي العالمي للحد من المخاطر المستقبلية وتعزيز حوكمة الاقتصاد العالمي.

تأمين للمشروعات العملاقة

استعرض المجلس تقريراً عن المشروعات الصناعية والتنموية العملاقة التي تشهدها المملكة، ورفع في هذا الشأن تقديره لخادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل

"الجوازات" تبدأ استقبال معاملات "الأمهات الأجنبية" .. الأسبوع المقبل

الرياض: فيصل الحديدي

أكد مصدر رفيع في المديرية العامة للجوازات، أن آلية تنفيذ قرار مجلس الوزراء الخاص بمعالجة أوضاع الأمهات الأجنبية المتزوجات بسعوديين، سيبدأ تطبيقها الأسبوع المقبل. وأبلغ "الوطن" مدير عام جوازات الرياض اللواء سعد الجبيري، أن آلية القرار بخصوص معاملة الأمهات المتزوجات من سعوديين لم تصلهم حتى الآن، مشيراً إلى أن من المنتظر أن يصلهم النص الكامل للقرار مطلع الأسبوع المقبل على أقل تقدير، شاملة جميع ما تم

إقراره في مجلس الوزراء. وينتظر أن تشهد فروع الجوازات في عدد من مناطق المملكة، توافداً كبيراً من زوجات السعوديين الأجنبيات الراغبات في معالجة أوضاعهن. ونص قرار مجلس الوزراء على منح أم الأولاد السعوديين غير السعوديين إقامة دائمة في المملكة دون كفيل على أن تتحمل الدولة رسوم إقامتها، ويسمح لها بالعمل لدى الغير في القطاع الخاص، وتحسب ضمن نسب السعودة. ورد المتحدث باسم وكالة الأحوال المدنية التابعة

٨ محاور رئيسية في "استراتيجية" السلامة المرورية

الرياض: الوطن

أكد مدير إدارة السلامة المرورية والناطق الإعلامي بالمديرية العامة للمرور في المملكة العميد الدكتور علي الرشدي، لـ "الوطن"، أن الاستراتيجية الوطنية للسلامة المرورية، تتألف من ٨ محاور رئيسية، تهدف بشكل عام إلى سن التشريعات الرامية إلى خفض نسب حوادث الطرق إلى المستويات الدنيا. وقال الرشدي في اتصال هاتفياً مع الوطن مساء أمس، إن الخطة الاستراتيجية جاءت إنفاذاً لتوجيه مسبق من الأمير الراحل نايف بن عبد العزيز -رحمه الله-، لإيجاد حلول جذرية لمشكلة

السلامة المرورية. وعن محاور الخطة، أوضح الرشدي أنها تتألف من ٨ أجزاء رئيسية؛ يتعلق أولها بالأنظمة والتشريعات المرورية، أما الثاني فيعتمد على المؤشرات الإحصائية والبيانات المرورية، ويهتم الثالث بالطرق والتقنيات الحديثة، ويركز الرابع على السلوكيات المرورية والتعليم والتدريب والتأهيل، أما الخامس فعلى علاقة بالتخطيط العمراني والنقل العام والمرسي، ويركز السادس على المركبة، أم المحوران السابع والثامن فعلى صلة بالخدمات الإسعافية والعلاجية، والبحوث والدراسات المرورية. وأبان الرشدي أن المسؤولين عن صياغة تلك

تعيينات بوظيفة (سفير) والمرتبين الـ ١٥ والـ ١٤

- تعيين عبدالله بن مرزوق بن معيض الزهراني، على وظيفة (سفير) بوزارة الخارجية.
- تعيين المهندس عبدالله بن أحمد بن منصور العسكر، على وظيفة (وكيل أمين منطقة الرياض لشؤون بلديات المنطقة) بالمرتبة الخامسة عشرة بأمانة منطقة الرياض.
- تعيين الدكتور عبدالعزيز بن سلطان بن إبراهيم المحم، على وظيفة (وكيل الوزارة للعلاقات الثقافية الدولية) بالمرتبة الخامسة عشرة بوزارة الثقافة والإعلام.
- تعيين عبدالعزيز بن عبدالله بن إبراهيم العباد، على وظيفة (مدير عام مكتب الرئيس) بالمرتبة الرابعة عشرة بالمجلس الأعلى للقضاء.
- تعيين أحمد بن عبدالعزيز بن عبدالحسن الدهيشي، على وظيفة (مستشار شرعي) بالمرتبة الرابعة عشرة بالمجلس الأعلى للقضاء.

السودان الموقع عليها في مدينة جدة بتاريخ ١٤٢٣/١١/٢، الموافق ٢٠١٢/٩/١٨، بالصيغة المرفقة بالقرار.

وقد أعد مرسوم ملكي بذلك، ومن أبرز ملامح الاتفاقية:

١- تبادل المعلومات بين الطرفين فيما يتعلق باستراتيجية وأنظمة الاستثمار في المجالات الزراعية والثروة الحيوانية والسمكية.

٢- يعمل الطرفان على تشجيع المستثمرين الزراعيين على تأسيس استثمارات ومشروعات زراعية وتجارية وتشغيلها.

٣- يتعاون الطرفان لإقامة المعارض التجارية والاستثمارية في المجالات الزراعية والثروة الحيوانية والسمكية.

- توحيد جهة القياس والمعايرة بعد الاطلاع على ما رفعه وزير التجارة والصناعة رئيس مجلس إدارة الهيئة السعودية للمواصفات

والمقاييس والجودة، وبعد النظر في قراراتي مجلس الشورى رقم (٤/٢) وتاريخ ١٤٢٣/٣/١٤، ورقم

٣- حماية المصلحة العامة، والأخلاق، والآداب العامة.

٤- حماية الاقتصادات الوطنية لدول المجلس.

ثانياً - من بين الأعمال التي جرم النظام ارتكابها من بنشئ موقعاً أو ينشر معلومات عن الشبكة المعلوماتية أو إحدى وسائل تقنية المعلومات

جماعة إرهابية لتسهيل الاتصالات بقيادتها، أو أعضائها، أو ترويج أفكارها، أو تمويلها، وكذلك ترويج الأفكار التي من شأنها الإخلال بالنظام العام والآداب العامة.

تعاون زراعي مع السودان

بعد الاطلاع على ما رفعه وزير الزراعة، وبعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم (٢٠/٦٦) وتاريخ ١٤٢٤/٧/٢٤، قرر مجلس الوزراء

الموافقة على اتفاقية إطارية للتعاون في المجالات الزراعية والثروة الحيوانية والسمكية بين حكومة المملكة العربية

السعودية وحكومة جمهورية

التعاون لدول الخليج العربية في دورته ٢٣، التي عقدت في مملكة البحرين في شأن الموافقة على النظام (القانون) الموحد لمكافحة جرائم تقنية المعلومات

لدول مجلس التعاون بصيغته المرفقة بالقرار، ليكون قانوناً استرشادياً لمدة ٤ سنوات يتجدد تلقائياً حال عدم ورود ملاحظات عليه من الدول

الأعضاء، وتسميته "وثيقة الرياض للنظام (القانون) الموحد لمكافحة جرائم تقنية المعلومات لدول مجلس

التعاون". ومن أبرز ملامح النظام الاسترشادي

أولاً - يهدف النظام إلى الحد من وقوع جرائم تقنية المعلومات، وذلك بتحديد هذه الجرائم والعقوبات المقررة لكل منها، وبما يؤدي إلى ما يأتي:

١- المساعدة على تحقيق الأمن المعلوماتي.

٢- حفظ الحقوق المترتبة على الاستخدام المشروع للحاسبات الآلية والشبكات المعلوماتية.

الإجراءات من بينها ما يلي:

أولاً - تمنح أم الأولاد السعوديين غير السعوديين إقامة دائمة في المملكة دون كفيل، وتتحمل الدولة رسوم إقامتها، ويسمح لها بالعمل لدى الغير في القطاع الخاص، وتحسب ضمن نسب السعودة.

ثانياً - حذف الفقرة (٣) من قرار مجلس الوزراء رقم (١٢١٩) وتاريخ ١٤٢٣/١١/٨، المتعلق بأمرال السعوديين غير السعوديين ممن لهم أبناء سعوديين، ونصها "أن يكون لها كفيل وفقاً لما يقتضيه نظام الإقامة".

وكذلك حذف الفقرة (٥) من ذلك القرار، ونصها "أن يتعهد الكفيل بالإلتزام عليها إذا لم يتمكن من العمل لمانع نظامي".

ثالثاً - تعامل أم الأولاد السعوديين غير السعوديين معاملة السعودة، من حيث الدراسة في التعليم العام والجامعات والعلاج في المستشفيات الحكومية.

التمديد للجرائم الإلكترونية

قرر مجلس الوزراء الموافقة على تطبيق قرار المجلس الأعلى لمجلس

سعود، على تشيئه -أيده الله- ووضع حجر الأساس خلال شهر رمضان المبارك لجملة من المشاريع، لكل من

الهيئة الملكية للجبيل وينبع وشركتي أرامكو السعودية وسابك وشركات القطاع الخاص الأخرى بتكلفة إجمالية بلغت ٢٢٧ مليار ريال، مؤكداً أن هذه

الحزمة الجديدة من المشروعات وحجم استثماراتها تجسد ما تتمتع به المملكة العربية السعودية من استقرار أمني

ونمو اقتصادي، ورعاية خادم الحرمين الشريفين للقطاع الصناعي واعتماده

-أيده الله- بتنوع مصادر الدخل الوطني.

تعديل أوضاع "والدة السعوديين"

بعد الاطلاع على ما رفعه وزير الداخلية، في شأن دراسة ما رفعه وزير الخارجية من عدم وجود ضمانات

تكفل توافر السكن والمعيشة للأطفال السعوديين المقيمين في الخارج وأمهاتهم (غير السعوديات) عند عودتهم إلى

المملكة، أقر مجلس الوزراء عدداً من

(٨/١٦) وتاريخ ١٤٢٤/٥/٦، قرر مجلس الوزراء الموافقة على نظام القياس والمعايرة، وذلك بالصيغة المرفقة بالقرار. وقد أعد مرسوم ملكي بذلك. ومن أبرز ملامح النظام: أولاً - يهدف النظام إلى الآتي:

- ١- توحيد جهة القياس والمعايرة في المملكة.
- ٢- التمشي مع النظام العالمي للقياس والمعايرة.
- ٣- تسهيل عمليات التبادل التجاري للسلع بين المملكة ودول العالم فيما يتعلق بالقياس والمعايرة.
- ٤- تغطية المقاييس والمعايير للمجالات التجارية، والصناعية، والعلمية.

ثانياً - يقوم (المركز الوطني للقياس والمعايرة) والمختبرات المعتمدة، بالآتي:

- ١- إجراء تحقيق أولي لأجهزة القياس الجديدة بعد منحها شهادة المطابقة وقبول استخدامها، وتبين اللائحة التنفيذية للنظام كيفية ذلك.
- ٢- تحصيل تكاليف معايرة من طالبي الخدمة، وتحدد اللائحة التنفيذية تلك التكاليف.

خطة استراتيجية للسلامة المرورية

بناء على ما رفعه رئيس مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية، في شأن مشروع الخطة الاستراتيجية الوطنية للسلامة المرورية، وبعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم (٣٩ / ٥٩) وتاريخ ١٩ / ٧ / ١٤٣٠، أقر مجلس الوزراء عدداً من الإجراءات من بينها ما يلي:

أولاً: الموافقة على الخطة الاستراتيجية الوطنية للسلامة المرورية، بالصيغة المرفقة بالقرار.

ثانياً: تشكيل لجنة عليا في وزارة الداخلية بمشاركة عدد من الجهات ذات العلاقة، للإشراف على تنفيذ الخطة، على أن ترفع هذه اللجنة إلى مجلس الوزراء كل سنة تقريراً يتضمن النتائج والعوائق والمقترحات المتعلقة بتنفيذها، وذلك إلى حين تشكيل المجلس الأعلى للمرور وممارسته لمهامه واختصاصاته. ومن أبرز ملامح الخطة الاستراتيجية:

أولاً: تهدف الخطة إلى رسم سياسة وطنية للسلامة المرورية تحدد الخطوط العريضة للتوجهات المستقبلية العامة لمنظومة السلامة المرورية في المملكة، بما يحقق انخفاضاً كمياً ملموساً في معدلات الحوادث المرورية، وما ينتج عنها من وفيات وإصابات وآثار اجتماعية واقتصادية مباشرة أو غير مباشرة.

ثانياً: تعتمد الخطة على عدد من الأسس الاستراتيجية ومن بينها:

- ١ - اعتماد وتطوير منظومة متكاملة وشاملة للتخطيط العمراني والنقل.
- ٢ - تبني ٣ احتمالات لانخفاض المتوقع في أعداد الحوادث المرورية بنسب (١٠٪ و ٣٠٪ و ٥٠٪) خلال عشر سنوات من بداية تنفيذ المشروعات المدرجة في الخطة.

مناقشة "تقارير سنوية"

ناقش المجلس عدداً من الموضوعات العامة المدرجة على جدول أعماله، ومن بينها تقارير سنوية لوزارة البترول والثروة المعدنية، ووزارة الصحة، والبنك السعودي للتسليف والادخار، عن أعوام مالية سابقة، وقد أحاط المجلس علماً بما ورد في التقارير السنوية المشار إليها، ووجه حيالها بما رآه.